

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي السادس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (٥٦)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٣٠ شعبان ١٤٤٢ هـ

الموافق: ١٢ إبريل ٢٠٢١ م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،

- يسرني أن أقدم لكم **التقرير السادس والخمسين** للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :
- ١- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
 - ٢- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، **(المحال بصفة الاستعجال)**.

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨)

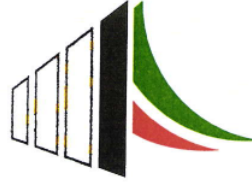
من اللائحة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

د. خالد عايد العنزي

رجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية.



State of Kuwait

الفصل التشريعي السادس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

دولة الكويت

التاريخ : ٣٠ شعبان ١٤٤٢ هـ
الموافق: ١٢ إبريل ٢٠٢١ م

التقرير السادس والخمسون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

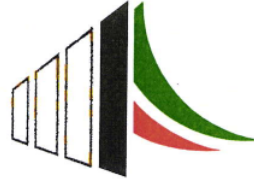
- ١- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، المقدم من السيد العضو / أحمد خليفة الشحومي.
- ٢- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، المقدم من السادة الأعضاء / أسامة عيسى الشاهين ، د. عبدالعزيز طارق الصقبي، د. حمد محمد المطر ، مبارك هيف الجرف ، الصيفي مبارك الصيفي ، (**للمحال بصفة الاستعجال**).

الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما الأول بتاريخ ٢٠٢١/٣/٧ ، والثاني بتاريخ ٢٠٢١/٣/٨ ، وذلك لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس .

اجتماع اللجنة:

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠٢١/٤/٥ .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

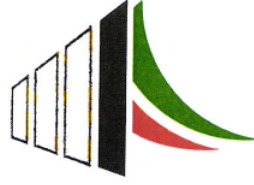
موضوع الاقتراحين بقانونين:

الاقتراح بقانون الأول:

إضافة فقرة أخيرة إلى المادة (٢٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، تنص على أن يتولى تقديم الرعاية لذوي الإعاقة الشديدة فردان معاً، وتراعي المحكمة المختصة ذلك عند تكليفها من يتولى من الأقارب أو غيرهم رعاية ذي الإعاقة في حال لم يتم الاتفاق ولم يتقدم أحد لتولي الرعاية.

كما نص الاقتراح بقانون على إضافة مادتين جديدتين برقمي (٤٦ مكرراً) و(٤٦ مكرراً أ) تقرران إلزام هيئة ذوي الإعاقة بإصدار وثائق تأمين للأشخاص حاملي بطاقة إعاقة دائمة متوسطة أو شديدة من شركات التأمين تكفل لهم تغطية تأمينية لجميع أنواع الخدمات العلاجية والتأهيلية الطبية، وعدم جواز الجمع بين وثيقة التأمين الممنوحة لذوي الإعاقة من الهيئة وأي وثيقة تأمين تمنح من أي جهة أخرى، على أن يستثنى من ذلك ذوي الإعاقة الذين يتمتعون بتغطية تأمينية عائدة لهم من وثائق تأمين مستحقة لذويهم.

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى معالجة القصور والجوانب السلبية والثغرات التي كشف عنها التطبيق العملي لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه، والذي ألحق أضراراً بالغة بذوي الإعاقة الذين أصبحت حاجتهم ملحة إلى أن يتولى رعايتهم فردان معاً، فضلاً عن منح ذوي الإعاقة مزيداً من الرعاية الصحية من خلال إصدار وثيقة تأمين لتغطية جميع الخدمات العلاجية والتأهيلية .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الاقتراح بقانون الثاني:

يستبدل بنص المادة (٤٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه نصاً يقضي بمنح الأشخاص ذوي الإعاقة والذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أن إعاقتهم تستوجب الاستعانة بسائق أو خادم مقابل مادياً تحدده الهيئة وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها لذلك، على أن لا يقل عن (٢٠٠) دينار.

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية - إلى المساهمة في رفع معاناة ذوي الإعاقة والمكلفين بالرعاية الذين يعانون من الزيادة في أسعار جلب العمالة المنزلية وخاصة من أصحاب المهن المتخصصة كالممرضين .

عرض عمل اللجنة:

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن نصوص الاقتراحين بقانونين تخلو من شبهة عدم الدستورية وجاءت متفقة وأحكام المادة (١١) من الدستور التي تقضي بأن :
" تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل . كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية " .

كما أبدت اللجنة بعض الملاحظات على الاقتراحين بقانونين على النحو الآتي :

الاقتراح بقانون الأول:

بعض النصوص تحتاج إلى ضبط في الصياغة التشريعية، ومنها حذف عبارة (ممن عددهم الفقرة الأولى وفق الترتيب الوارد بها) الواردة في المادة الأولى من الاقتراح بقانون، وإعادة صياغتها وفقاً لما يلي (ويتولى تقديم الرعاية لذوي الإعاقة الشديدة فردان معاً وفقاً للترتيب الوارد في الفقرة الأولى على أن تراعي المحكمة المختصة ووفقاً للحالات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة تكليف فردين لتولي الرعاية لذوي الإعاقة الشديدة) .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

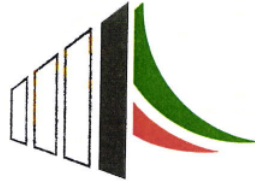
الاقتراح بقانون الثاني:

التعديل الوارد في الاقتراح بقانون يرتب كلفة مالية ، ومن ثم يترك الأمر فيه للجنة المختصة لتبحثه مع الجهات ذات الاختصاص .

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الآتي:

- ١- بالنسبة للاقتراح بقانون الأول: **الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها مع الأخذ بالملاحظة السالف بيانها.
- ٢- بالنسبة للاقتراح بقانون الثاني: **الموافقة** بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها مع الأخذ بالملاحظة السالف بيانها.



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

**واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية.**

مقرر اللجنة

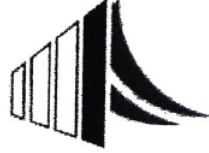
مهند طلال السايير

*** المرفقات: صورة ضوئية من:**

- مرفق رقم (١): الاقتراحان بقانونين.

مرفق رقم (١)
نسخة من الاقتراحين بقانونين

٧



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

٢٠١٤ / ٥

State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية

مقدم الاقتراح

أحمد خليفة الشحومي

أحمد خليفة الشحومي

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

ويوزع على الأعضاء

أحمد خليفة الشحومي
٢٠١٤/٣/٧

✓

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠
في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تضاف فقرة أخيرة إلى نص المادة (٢٥) وسادتان جديدتان برقي (٤٦ مكرراً) و (٤٦ مكرراً أ) إلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ المشار إليه نصوصها كالاتي:

المادة (٢٥) فقرة أخيرة):

"ويتولى تقديم الرعاية لذوي الإعاقة الشديدة فردان معاً ممن عددتهم الفقرة الأولى وفق الترتيب الوارد بها، وتراعي ذلك المحكمة المختصة المنصوص عليها بالفقرة (٢) عند تكليفها من يتولى من الأقارب أو من غيرهم رعاية ذي الإعاقة في حال لم يتم الاتفاق ولم يتقدم أحد لتولي الرعاية."

المادة (٤٦ مكرراً):

" مع مراعاة أحكام المادة (٤٦ مكرراً أ) تلتزم الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار وثائق تأمين للأشخاص حاملي بطاقة إعاقة دائمة متوسطة أو شديدة من شركات التأمين تكفل لهم الحصول على تغطية تأمينية لجميع أنواع الخدمات العلاجية والتأهيلية الطبية، على أن يتم ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون."

٨

State of Kuwait



دولة الكويت

مادة (٤٦ مكرراً أ):

" لا يجوز للأشخاص ذوي الإعاقة الجمع بين وثيقة التأمين التي تمنحها لهم الهيئة وبين أي وثيقة تأمين تمنح لهم من أي جهة أخرى، ويتم العمل بالوثيقة التي تكفل لهم التمتع بتغطية تأمينية أفضل. ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يتمتعون بتغطية تأمينية عائدة لهم من وثائق تأمين مستحقة لذويهم."

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح**

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

كشف التطبيق العملي لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن قصور وجوانب سلبية وعن ثغرات ألحقت أضراراً بالغة بشريحة من شرائح المجتمع الكويتي خاصة شريحة "ذوي الإعاقة الشديدة" التي أصبحت حاجتها ملحة إلى أن يتولى رعايتها فردان معاً ممن عدتهم الفقرة الأولى من المادة (٢٥) وفق الترتيب الوارد بها، على أن تراعي المحكمة المختصة المنصوص عليها بالفقرة (٢) من المادة المشار إليها عند تكليفها من يتولى من الأقارب أو من غيرهم رعاية ذوي الإعاقة في حال ما لم يتم الاتفاق ولم يتقدم أحد لتولي الرعاية.

ونصت المادة الثانية من الاقتراح بقانون على إلزام الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار وثائق تأمين للأشخاص حاملي بطاقة إعاقة دائمة متوسطة أو شديدة من شركات التأمين تكفل لهم الحصول على تغطية تأمينية لجميع أنواع الخدمات العلاجية والتأهيلية الطبية، على أن يتم ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون؛ وذلك تخفيفاً عليهم من المواعيد الطبية الطويلة ومنحهم المزيد من الرعاية الصحية.



State of Kuwait

٣٥٩ / ٣٦٢

دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالافتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية

مقدمو الاقتراح

د. عبد العزيز طارق الصقبي

أسامة عيسى الشاهين

مبارك هيف الحجرف

د. حمد محمد المطر

الصيفي مبارك الصيفي

أ.د. محمد محمد المطر
عضو مجلس الأمة ③الصيفي مبارك الصيفي
عضو مجلس الأمة

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال

٣١٨ / ٣١٨

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠

في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة (٤٥) من القانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ المشار إليه النص الآتي:
 " يمنح الشخص ذو الإعاقة الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أن إعاقته توجب الاستعانة بسائق أو خادم -مقابلاً مادياً تحدده الهيئة وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها لذلك على ألا يقل عن (٢٠٠) دينار".

المادة الثانية

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

١٢

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون

بتعديل المادة (٤٥) القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠

في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

جاء القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدولة الكويت ليمنح ذوي الإعاقة الحقوق والمميزات التي تعكس مدى اهتمام الدولة بهذه الشريحة المهمة في المجتمع.

وجاءت المادة (٤٥) لتمنح إحدى هذه المميزات، فقد منحت الشخص ذا الإعاقة مقابلاً مالياً في حال قررت اللجنة الفنية المختصة أن إعاقته توجب الاستعانة بسائق أو خادم، لذا تم صرف مبلغ (١٥٠.د.ك) لذوي الإعاقة الشديدة و (١٠٠.د.ك) لذوي الإعاقة المتوسطة. ويعاني الكثير من ذوي الإعاقة والمكلفين بالرعاية من الزيادة في أسعار جلب العمالة المنزلية، وخاصة من أصحاب المهن المتخصصة كالمرضى.

لذا جاء التعديل لرفع قيمة المنحة على ألا تقل عن (٢٠٠.د.ك) للمساهمة في رفع معاناة ذوي الإعاقة والمكلفين بالرعاية من زيادة أسعار مكاتب جلب العمالة.

١٣

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول

٣٥٧